

لماذا سبب قانون الانفصالية الإسلامية كل هذا الجدل في فرنسا

المسابات الانتخابية تطغى على مواقف التيارات السياسية



تسعى الحكومة الفرنسية عبر قانون مكافحة الانفصالية الإسلامية إلى كبح التمويل الخارجي للمجموعات الدينية وإعطاء السلطات المزيد من الحرية القضائية في مكافحة التطرف الإسلامي. ورغم أن جميع القوى السياسية الفرنسية تتفق على ضرورة مكافحة الحواضن المادية والأيدولوجية للتطرف فإن الحسابات الانتخابية طغت على مواقف المعارضة.

باريس - أقر المجلس الوطني الفرنسي في 16 فبراير الماضي مشروع قانون مثير للجدل يهدف إلى حماية البلاد من مخاطر الانفصالية الإسلامية، وهو أحدث جهد تقوم به فرنسا لتعزيز الهوية العلمانية. وتم بسهولة تمرير مشروع القانون بأغلبية 347 صوتاً مقابل 151، على الرغم من امتناع اليسار عن التصويت وشعور اليمين المتطرف بأن القانون لم يكن مرضياً له بما فيه الكفاية. وفي الشهر المقبل سيرفع مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ الذي يهيمن عليه المحافظون، حيث سيتم التأكيد على إقرار القانون.

وعلى الرغم من الكثير من الدعم الذي تلقاه القانون من الوسط، بمن في ذلك الرئيس إيمانويل ماكرون، أثار مشروع القانون الكثير من الجدل، خاصة في أوساط المسلمين الفرنسيين الذين يشعرون بأن القانون الذي لا يذكر الإسلام أو المسلمين حرفياً يستهدفهم بشكل غير عادل. وقال مسؤول في مكتب الرئيس الفرنسي إن مشروع القانون "ليس ضد الإسلام، وإنما هو ضد الأشخاص الذين باسم أيديولوجيا دينية خاطئة يتصرفون بطريقة تتعارض مع (قيم) الجمهورية".

ويستلزم مشروع القانون على أي شخص نشر معلومات شخصية عن موظفي القطاع العام عبر الإنترنت، بقصد الإضرار، غرامة قدرها 45 ألف يورو (55 ألف دولار) مع احتمال السجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. وأي شخص يحاول تهديد أو ترهيب مسؤول منتخب أو موظف في القطاع العام سيتم تغريمه 75 ألف يورو (91 ألف دولار) ويواجه السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات.

وهناك بعض الإجراءات الأخرى في مشروع القانون، وهي أنه لن يتمكن الأخصاء بعد الآن من إكمال ما يسمى بالأخص العذرية للمرضى قبل الزواج، وهو طلب شائع بين بعض العائلات المسلمة، وسيواجه الأطباء الذين ما زالوا يقومون بالفحوصات غرامة قدرها 15 ألف يورو (18 ألف دولار) والسجن لمدة تصل إلى عام.

دوافع سن القانون

تريد الحكومة أن تمنح نفسها سلطة أكبر للتدخل ضد تجاوزات الجماعات، وسيطلب من أي مجموعات تتقدم بطلب للحصول على إعانات حكومية توقيع عقد

حزم فرنسي في تعقب الإسلاميين

وبعكس التيار الغالب داخل الأكتية، والذي يدافع عن الطرح الحكومي ويعتبر مشروع القانون متوازناً، يصب بعض اليساريين واليساريين المتشددين جام غضبهم عليه ويعتبرون أنه يستهدف تحديداً الإسلام والمسلمين، ويزيد من الشروخ بين الفئات المكونة للمجتمع الفرنسي، وتغيب عنه وعود الرئيس ماكرون بمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والممارسات التمييزية، وأحياناً العنصرية التي تعاني منها فئات من المهاجرين وأبنائهم والغيتوات التي تشكل في ضواحي المدن الكبرى. ويربط عدد من المحللين بين طرح هذا المشروع واقترب موعد استحقاقات انتخابية، أهمها إطلاقاً الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في ربيع العام المقبل.

وتفيد استطلاعات الرأي المتوافرة في الوقت الحاضر بأن المنافسة النهائية ستنتصر بين ماكرون وزعيمة اليمين المتطرف لويان كما في الانتخابات السابقة، وبالتالي فإن الرئيس الحالي بحاجة إلى إبراز أنه يتمتع بـ"قبضة حديدية" وليس متساهلاً إزاء المسائل الأمنية، وأنه حازم في محاربة الإسلام الراديكالي المتطرف الذي يعد مدخلاً للإرهاب الذي تعاني منه فرنسا.

باتي عرض رسوماً متحركة للنبي محمد أثناء الدرس. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر قتل مواطن تونسي ثلاثة أشخاص في هجوم بسكين في نيس بجنوب فرنسا.

ماذا سيحدث بعد ذلك؟

سيتم عرض مشروع القانون الآن على مجلس الشيوخ في نهاية مارس، حيث من المتوقع أن تتم الموافقة عليه ليصبح قانوناً في غضون أشهر. ومع ذلك يعتبر اليمين المتطرف في فرنسا أن التشريع لا يفي بالعرض. وقالت مارين لويان، رئيسة حزب التجمع الوطني والمرشحة الرئاسية، إن التشريع ضعيف للغاية في محاربة ما تسميه "الأيديولوجيات الإسلامية".

وقالت لويان إنها ستقدم مشروعاً مضاداً، فيما اعتبرت النائبة عن الجمهوريين أني جينيفارد أن "الغالبية على المستوى السيادي مشلولة بسبب الاتهامات بخلط المفاهيم فيما نحن في حالة طوارئ".

وفي مقابل هذه المواقف يدين حزب فرنسا الأبية اليساري الراديكالي على لسان زعيمه جان لوك ميلنشون "قانون وصم المسلمين".

الدين الإسلامي على وجه الخصوص، لكن المراقبين لاحظوا أن السلوكيات التي يحاول الحد منها كلها مرتبطة بالإسلامية.

وخرج المتظاهرون إلى الشوارع في باريس يوم 14 فبراير الماضي قبل الموافقة على القانون في الجمعية الوطنية، محتجين على أن القانون يمارس التمييز ضد أتباع ثاني أكبر ديانة في فرنسا. وامتدت قصة التشريع إلى خارج فرنسا؛ فقد وصف الرئيس الباكستاني عارف علوي الإجراء بأنه "سابقة خطيرة" وحث الحكومة الفرنسية على "عدم ترسيخ هذا الإجراء في القوانين".

وتتساءل مراقبون: إذا كان مشروع القانون لا يستهدف صراحة مسلمي فرنسا، فلماذا أثار الكثير من القلق في هذا المجتمع؟ وعندما تم تقديم مشروع القانون في أكتوبر 2020 تحدث ماكرون صراحة عن معالجة النزعة الانفصالية الإسلامية التي وصفها بأنها فعل المجتمع المسلم في فرنسا لاستبدال القوانين المدنية بقوانين هذا المجتمع وأعرافه المستمدة من الممارسات الدينية، مما أدى أساساً إلى إنشاء مجتمعين متوازيين. ومع ذلك قال رئيس الوزراء جان كاستكس إن مشروع القانون "لا يستهدف الأديان أو ضد

الجنسي".

ويعتبر تطهير فرنسا من المتطرفين ومناطق كاترهم أولوية بالنسبة إلى الرئيس إيمانويل ماكرون في بلد أدمته الهجمات الإرهابية، بما في ذلك

ممنوع في المدارس العامة الفرنسية، وبالصلاة أثناء فترات الراحة. وعلى عكس المدارس الإسلامية الخاصة في فرنسا، حيث يُسمح بارتداء الحجاب، لم تقدم "ميو" دورات في الدين. وترى لوكيلي وآخرون أن المدرسة كانت هدفاً مثالياً، فيما يقول البعض إنه مناخ غير مريح لمسلمي فرنسا.

ويعتبر تطهير فرنسا من المتطرفين ومناطق كاترهم أولوية بالنسبة إلى الرئيس إيمانويل ماكرون في بلد أدمته الهجمات الإرهابية، بما في ذلك



جهود فرنسية لمحاصرة التعليم الموازي

فرنسا تنسج شباكها لاصطياد التشدد الإسلامي

فالتجأت إلى المحكمة في 17 مارس الماضي. وقالت لوكيلي "أعتقد أنهم يتهمونا بالانفصالية لأنهم بحاجة إلى خلق مثال".

وكان عمر، وهو طالب يبلغ من العمر 17 عاماً، والذي كان في الفصل عندما وصلت الشرطة "كنت خائفاً... لم نفهم ما كان يجري. كانوا يلتقطون صوراً. وأهان البعض من الضباط التلاميذ". وكان عمر من بين الذين شاركوا في احتجاج باريس ضد مشروع القانون.

قالت إحدى الأمهات وقد اضطرت إلى البحث عن مدرسة جديدة لأطفالها بعد إغلاق المدرسة إن ابنها بخير. لكن ابتنتها البالغة من العمر 15 عاماً، والتي ترتدي الحجاب، "اضطرت إلى الانتقال إلى مدرسة إسلامية حيث يُسمح بارتدائه مع فصل الفتيات داخل الفصول الدراسية وإثناء تناول الغداء". وقالت المرأة، التي طلبت عدم الكشف عن هويتها إلا باسمها، رفيقة، إن ابنتها "غير سعيدة في ظل المناخ الصارم".

ويرى جان رياض كيشاو، وهو مدرس التاريخ في ضاحية شيل بباريس، الغضب في أعين طلابه المسلمين المراهقين. وقال "إنه باتي من الوصمة الدائمة لديهم، فهم يرون دينهم يُسوّه وأصابع الاتهام توجّه دائماً إليهم".

نواد رياضية تضمنت الوعظ والصلاة المفروضة. وبيقن القانون المقترح وخلية محاربة الإسلام الراديكالي مجرد جزء من عملية متعددة المستويات للقضاء على ما تسميه السلطات "أعداء الجمهورية".

تطهير فرنسا من المتطرفين ومناطق كاترهم أولوية بالنسبة إلى الرئيس ماكرون في بلد أدمته الهجمات الإرهابية

وتطلب من رؤساء بلديات المدن التي تعتبر الأكثر تأثراً بالتهديد المتطرف التوقيع على ميثاق يلزم بالتعاون على البحث عن المتطرفين. كما ستعالج قضية محاربة الإسلام الراديكالي دعم القانون المخطط له، والذي سيوفر أدوات قانونية جديدة لإغلاق المنشآت. وبدأت مشاكل مدرسة "ميو" منذ أكثر من سنة مع مخاوف تتعلق بالسلامة بسبب ميناها الكبير. وصدرت أوامر للوكيلي بإغلاق المدرسة والتوقف عن التدريس وعدم إدارة أي مؤسسة تعليمية في المستقبل.

قطع رأس معلم خارج مدرسته بإحدى ضواحي باريس في أكتوبر الماضي، تلاه هجوم مميت داخل كنيسة في نيس.

وتدرك لوكيلي، وهي مسلمة، المشاكل الكبيرة التي واجهتها مدرستها، لكنها أنكرت أي روابط مع التطرف من جانبها أو من موظفي المدرسة، التي افتتحت في 2015. وفي 9 ديسمبر الفائت، علمت لوكيلي أن وضعها أسوأ مما كانت تعتقد. وأشار بيان صادر عن مديرية الشرطة ومكتب المدعي العام إلى أن الإغلاق كان جزءاً من حملة متنامية لـ"محاربة جميع أشكال الانفصالية"، وهي الكلمة التي اعتمدها ماكرون للإشارة إلى المتطرفين الذين يقوضون قيم الأمة.

وأدت مدهامات مثل تلك التي سُنت ضد مدرسة لوكيلي إلى الكشف عن نقاط ضعف على المستوى المحلي للقضاء على التطرف الإسلامي في مهده. وتمتد الآن إلى جميع أنحاء البلاد. وفي ديسمبر الماضي وحده، نفذت الفرق 476 مدهامة وأغلقت 36 منشأة، وفقاً لأرقام وزارة الداخلية. ومنذ نوفمبر 2019، جرى تفتيش 3881 مؤسسة وإغلاق 126، معظمها شركات صغيرة وتشمل مدرستين كانت إحداهما مدرسة سوية بلا نوافذ أو برنامج تعليمي، إلى جانب